مجلة المجمع العلمي العراقي

(١٠)

المجلد العاشر

(١٣٨٢ هـ ـ ١٩٦٢ م)

مطبعة المجمع العلمي العراقي

١٣٨٢ هـ ـ ١٩٦٢ م

الآلة والأداة في اللغة العربية

في ضوء مطالب التمدّن الحديث وعبقرية اللغة (*)

كلّ كائن حي ، يدخل عالم الحياة طفلاً ، ثم يتدرّج الى الشباب فالكهولة فالشيخوخة التي تسلم الى الفناء ... إلا كائناً واحداً كان استثناء من القاعدة ، ذلك هو هذه اللغة .

فإنّها دخلت عالم الحياة طفلة كما تدخلها الأحياء كافةً ، ثم درجت في مراحلها التأريخية ، حتى اكتملت قوّتها ، فوقفت لا تَريمُ عند شباب دائم لا يشيب ، بل يشبّ شباباً ، ويتجدّد على هرم الزمن ، آخذاً في نموّه صُعُداً على نظام الارتقاء .. ذلك بما استكنّ في طبيعة تكوينها من القوّة التي تعطيها الحياة الدائمة من باطنها الحيّ ، وتحفظ عليها شباب السنّ ، مع استبقائها متميزةً في نفسها .

ولدت هذه اللغة الكريمة العظيمة في زمن قديم لايعرف أوّله ، واجتازت مراحل تطوّرها الطّبيعيّ التاريخيّ ، حتى شارفت الجاهلية الأخيرة مكتملة النضج ، تتفصد عروقها فتوّةً وقوّةً وحياةً ، ومتميزة باستعلان الشأن واستعلائه ، بصيرورتها عمودَ القوميّة ولسانَ مفاخرها ومآثرها في الوجود .

ثم نزل بها « التنزيل » لتكون عمود الدّعوة العظمى ، ولسان الشريعة والعقيدة والحضارة والفكر ، وانساحت مع العظماء الفاتحين العرب في جَنَبات الأرض شرقاً وغرباً ، وامتدت معهم امتدادَ المحيط الأعظم لا تدرك شواطئه ، فجرت على يَبَس الصعيد هنا وهناك ماءً وظلاً وجنى ، واستاسلت لسحر بيانها الأفئدة ، فتناغى بها من ليسوا أهلها ، واستجابت لكل نداء ، وتلونت بلون كل إناء ، وكان لها على كل لسان مذاق .

وبعد أن وسعت كتاب الله لفظاً وغاية ، آية آية ، ووفت بمطالب الإسلام العظمى في الدعوة والتبشير والفتح ، جرت مع السياسة والإدارة أشواطاً بعيدة . واستلهمتها الحضارة

(*) بحث ألقاه الأستاذ محمد بهجة الأثري في مؤتمر « مجمع اللغة العربية » بالقاهرة ، الدورة الثامنة والعشرين (٢٧ آذار ١٩٦٢) .

والنفس الإنسانية كما استلهمها الدين عقيدة وشريعة ونظاماً ، فأمدتها بما طمحتا اليه من إبانة ، وما أدركها في طريقها الطويل وناء ، ونهضت بمنطق أرسطو ، وعبرت فأحسنت التعبير عن فلسفة الإغريق وثقافات الصين والهند وفارس ، وآنداحت دائرتها للعلوم والفنون والآداب التي عرفتها عصور العرب الذهبية ، وكانت تُربي على ثلاث مئة عدّاً ، بينها كثير مما لم يهتد اليه أهل التمدن الحديث إلا بعد أن نضج تمدنهم في القرن التاسع عشر الميلادي ، كالسياسة المدنية والشرعية وتدبير المنزل والاقتصاد السياسي والعمران والاجتماع وفنون الحرب وآلاتها ونحو ذلك من مبتكرات العقل التي جالت فيها أقلام القوم وأتت منها بالبدائع والروائع .

وكما عذبت في فم آبن البادية وآنسجمت مع نوازعه وأفكاره وطبيعة بداوته ، وأبانت فأجادت الإبانة عن مقاصده ورغباته وأهوائه .. عذبت كذلك في فم الحضري المثقف الذي ربي في أحضان الترف والنعيم ، وأسلست قيادها لمطالب معيشته ونوازعه النفسية وخطراته الفكرية والشعورية وحاجاته العمرانية والمدنية ، وتلوّنت بألوان حياته في جده وهزله ، ومدت له من أسبابها في كل شأن ما شاء ، وما خانته في أرب من آرابه .

حتى إذا آنحسر سلطان العرب من هنا ومن هنا ، وتراجع التمدن العربي الإسلامي أمام طوفان الغزاة — المغول والصليبيين والأسبان — انحسر سلطانها من الشرق والغرب ، وسال سيل العجمة في الأوطان العربية ، وهجمت الألفاظ الأعجمية الدخيلة على الألفاظ العربية الأصيلة في الدواوين ، فأبعدتها منها جملة ، وزاحمت لغة التخاطب في المنازل والأسواق والمجتمعات ، فآحتلت آلاف من مواضعاتها مكان المواضعات العربية في التجارة والصناعة والزراعة ونحوها من شؤون الحياة .

وأعان على ذلك شيوع الجهل والأمية في الناس ، وخمود جذوة القومية العربية ، وفتور الحماسة للغة العربية ، بما رزأت به الدول الأعجمية الباغية تلك المجتمعات : من سد منافذ

المعرفة بوجوه أجيالها الناشـــئة ، وتغليب سلطان لغاتها على سلطان اللغة العربية تغليباً حصرها في دائرة ضيقة بين أسوار عالية تحجب عنها الأفق الذي تطمع ببصرها اليه .

حتى إذا تنفس فجر هذا العصر ، وبدأت الأمة العربية تتنسم نسيم الحرية ، وتحاول أن تسترجع الذاهب من سلطانها السياسي والقومي والاجتماعي .. كانت المدنية العصرية قد دخلت الأقطار العربية على حظوظ متفاوتة من القوة والضعف بعلومها وفنونها وصناعاتها ومخترعاتها وضروب أثاثها ورياشها وآنيتها وصنوف مطاعمها ومشاربهـا ، وطفقت تفرض على اللغة العربية أسماءها الدخيلة التي تميزها أفواجاً إثر أفواج ، كما تفرض نفسها على الحياة العربية بكل مقوماتها ومفاهيمها ومسمياتها وأعيان آلاتهـــا وأدواتها في مختلف مظاهر الحضـارة .

هنا وقفت اللغة العربية أمام حالة جديدة خطيرة من غزو اللغات الأوربية الحديثة بعد غزو اللغات الشرقية القــــديمة ، تؤذنها بشر مستطير أثيم ، واحتلال لغوي أجنبي مقيم ، وتقتضيها الاستعصام بقواها الطبيعيّة لدحر هذا الغزو وهزيمته .

وبدأت في غمرة الموقف تتـأمل تأمل المستبصر في العواقب ، ما الذي تصنعـه : هل تأذن لهذه الألفاظ الأعجمية الدخيلة أن يسيل سيلها عليها وتغرقها بصيغها وأشكالها ولغاتها بل رطاناتها المتعددة عن طواعية واستسلام ؟ أو تقبلها كلها أو بعضها بعد إخضاعها لأصول التعريب ، كما فعلت إبّانَ تاريخها المديد حين اتصلت بشعوب الأرض اتّصال الندّ بالندّ أو اتّصال الغالب بالمغلوب ، فأخذت قليلاً وأعطت كثيراً ، وما فرّطت من مقوّمات شخصيّتها الأصيلة بشيء ؟ أو تضطلع بما تطلبه الحيـــاة منها من ألفاظ عربية خالصة تؤدي المعاني الأجنبية بالنقل وبالاشتقاق من صميم مادتها الأصيلة ، وهي بها فارهة وغنية أكبر الغنى ؟

وفي هذا نشب الخلاف بين اللغويين وجماعات من الدارسين والباحثين ، فذهب كلّ فريق مذهباً ينبع من طبيعة دراسته وتلقّيه ووعيه الخاص . ثم لم يلبث أن خفّت حدّته ، وطفق

يزول رويداً رويداً كلما تطوّرت الحياة العقليّة والعلميّة ، وازداد الشعور القومي ، حتى سيطر الرأي الذي يحقق سلطان اللغة العربية وقدرتها على الاستقلال بنفسها في التعبير عن الخلجات والأفكار ، وعن شؤون الحياة جليلها ودقيقها ، وعن مطالب العلوم والفنون والصناعات ، مستغنية بثروتها عن الاستعارة من اللغات ، إلا ما تقضي به الضرورة في بعض الحالات .

على أنه ينبغي أن نذكر في صراحة تامة أن المدى أمام اللغة العربية في هذه الأشياء ما يزال بعيداً ، وأنّه كلما قرب بعد ، ذلك لأن الحضارة تزداد في كل يوم تقدّماً وانبساطاً واتّساعاً وتعقّداً بكثرة ما يتطوّر أو يتجدّد من شؤونها ، ولا سيما شؤون الفنون والصناعات والمخترعات ، وذلك كله يتقاضى علماء اللغة أن يدأبوا ويواصلوا الدأب ، وأن يضطلعوا دائماً في غير تلبّث ولا وناء بمجهود عنيف مستمر يتكافأ مع حركة الإنتاج المتدفق وحوافزه السريعة التي لا تستأني ولا تعرف البطء ، لأن الحياة العصرية مدفوعة بالحركة والسرعة والنشاط الذي لا يفتر ، ومن ونى عن الاندفاع معها خلفته وراءها ، فيظل في الساقة أو وراء الساقة منقطعاً .

وإن أوّل ما يتقاضى علماء اللغة المبادرة الى التعبير عنه وتسميته تسميات عربية دقيقة ، هو ما يدور بين الناس من أسباب العيش ووسائله وما يكون اتصاله بحياتهم أقرب من غيره ، ومالا ينفصلون عن تناوله واستعماله لحظة من اللحظات من أجهزة وآلات وأدوات كهربية وتجارية يمارسونها في المصانع أو يرتفقون بها في المنازل والفنادق والمطاعم ... وهي وما اليها من صنوف الرياش والأثاث والماعون من الكثرة والتنوّع والتعقيد والشيوع بالمكان الذي لا يوصف ، ومعظمها يتطلّب تسميات عربيّة فصيحة مأنوسة تسوغها الأذواق .

ولشد ما يستشعر الإنسان الضيق والحرج حين يستعمل هذه الأشياء ، فيتعذّر عليه

الوقوع على أسماء عربية لها ، أو يقع لبعضها على أسماء عامية ، أو معربة ، ومنها ما أصابه أشنع التحريف فأفسد معناه ، كالذي سمعته ذات يوم من عامل في مصنع كان يعالج أداة عطبت في سيارة ، فسألته عن اسمها ، فرأيته يتردد ، ثمّ قال بعد لأي بسذاجة العامي البريء : اسمها — أكرمك الله — « نذل » ، وهو لا يعلم أن أصلها الانكليزي Needle معناه الإبرة ، ولم يخطر بباله أن يفكر فيم يقال لهذه الأداة التي تشبه الإبرة « نذل » بحيث لجأ إلى التأدب مع مخاطبه وإكرامه عن ذكرها له حين اضطر الى إسماعه إياها استجابة لسؤاله ، ومثل هذا كثير .

والمشكلة القائمة تحلّ بوسيلتين :

الوسيلة الأولى : هي أن يستحيا القديم ، ويلاءم بينه وبين الحاضر من غير قسر ولا إعنات ، فتستعمل الألفاظ العربية التي نسيت في معانيها الأصلية ، وفيما يشبه معانيها الأصلية ، أو يكون لها بها صلة غير المشابهة .

ولا ريب في أن التوسع في أوضاع اللغة القومية حتى تفرُهَ وتغنى بنفسها أبقى على حياتها وأضمن لدوام شبابها وتجدده من السماح للدخيل باقتحامها واحتلال مكانها كما يودّ « ناس » أن يكون .

إن دواوين اللغة العربية تفيض بأسماء الآلات والأدوات والأثاث والرياش والماعون وألفاظ الشؤون العامة التي تشتد حاجة الناس اليها . وقد استخرجت من كنوزها ما استطعت ، وجعلته على طرف الثُّمام من متناوليه ، ليستعملوه في التعبير عن المعاني الجديدة وفي اطلاقه على المسميات المستحدثة على النحو الذي أشرت اليه ، وهو سبيل مسلوك في اللغة العربية منذ القديم .

والوسيلة الثانية : هي وسيلة الاشتقاق الذي هو في اللغة العربية أشبه بـ « المولد » Generator في الصناعات الآلية ، ما يفتأ يولّد لها الطاقة بعد الطاقة ويعدها بالقوة

والقدرة على الحركة والعمل ما تحرك . فكما أن هذا هو شأن « المولد » في الصناعات الآلية ، فكذلك الاشتقاق في اللغة العربية يُعادُّها ما امتدّ بأهلها البقاء على وجه الزمن ، ويساعدها على نموّها وتطوّرها دائماً وعلى إسعاف الحياة بما تطلب منها من ألفاظ .

وسبيل هذه الوسيلة سبيل لاحب معروف ، قد عبّدته اللغة العربية بفطرتها المستقيمة ، ونوّعت الآلات التي تبلغ راكبها غايته البعيدة في سهولة ويسر .. لكنه تحيّفه الخالفون وجاروا عليه ، فضيقوه ، وألقوا فيه الحسك والشوك ، وقصروا سلوكه على آلة معقدة مغلقة مثقلة بالقيود بطيئة الحركة كراحلة صديق الشاعر القاهري الظريف « البهاء زهير » :

تمشي فتحسبها العيو ... ن على الطريق مُشكّلهْ
مقدار خطوتها الطويـ ... ـلة حين تسرع أنملهْ
وتخال مدبرة إذا ... ما أقبلت مستعجلهْ
تهتز وهي مكانها ... فكأنما هي زلزلهْ

وأعني بهذه الآلة ، قاعدة (اسم الآلة) كما وردت في كتب النحاة المتأخرين ، وما أريد بما أصف من حالها غير الجد الذي يمكننا من النهوض بأداء الأمانة .

على أن بحث اسم الآلة هذا في جملته وأساس تناوله ، لم يتوسع فيه النحاة من قدماء ومحدثين ما توسعوا في غيره من مباحث النحو واللغة ، لأن الحياة القديمة لم تكن تدعو لبحثه وتلح في تعمقه ، فأوجز الأوائل فيه الكلام إيجازاً شديداً ، ونقله الأواخر عن نهجه في لغة العرب ، فقيّدوا مطلقه ، وحرّموا مباحه ، وحجّروا به واسعاً .

أما وقد تجددت حياتنا على نحو يتطلب منا الاستبحار في كل شيء ، ومن ذلك اللغة ، فلا مناص لنا من أن نعيد النظر في قاعدة (اسم الآلة) هذه ، وأن نبحثها بحثاً جديداً متعمقاً يوضح غموضها ويكشف معالم ميدانها الفسيح وينتهي بها الى غايتها من الانتفاع بها في توسيع مادة اللغة في جانب من أهم جوانبها بالقياس الى الحياة الحاضرة .

***

بُحِثت هـذه القاعدة في كتب النحو على طريقتين مختلفتين ، وسارت بها كلّ منها على منهج بحثها في سائر أبواب النحو . أولاها ما أسمّيه بالطريقة العربيّة ، لأنّها تقوم على الاستقراء اللغوي ومراعاة الاستعمالات العربيّة الأصيلة فتقعّد ولا تعقّد . والأخرى ما أسمّيه بالطريقة الأعجمية لأنها تسير على منهج من التعليل المنطقي قلّما تلتفت معه إلى الاستقراء اللغويّ ، وتفرض شروطاً تحرم أنواعاً من مباح الاستعمالات العربيّة ، فتقعّد وتعقّد .

(أ) فأما الطريقة العربيّة ، فقد تناولتها من ناحية أبنية بعض صيغها الاشتقاقية التي تلحق أولها ميم مكسورة ، للتفريق بينها وبين صيغ أسماء المكان والمصدر التي تكون على مثالها وتفتح ميمها ، إذ كانت العرب تفرّق بين دلالات الصيغ المتشابهة بالحركات وغيرها ، فتقول مثلا : « مِقَصّ » للشيء الذي يُقَصُّ به ، و « مَقَصّ » للمصدر والموضع الذي يكون فيه القصّ ، لم تذهب الى أبعد من ذلك ولا الى أكثر منه مما يستدعيه البحث التفصيلي .

فقال سيبويه من أئمة نحاة البصرة الأوائل في (الكتاب) ، وأوجز : « باب ما عالجت به . أما المِقَصُّ فالذي يقصّ به ، والمَقَصُّ المكان والمصدر . وكلّ شيء يعالج به ، فهو مكسور الأول كانت فيه تاء التأنيث أو لم تكن ، وذلك قولك : محلب ومنجل ومكسحة ومسلّة والمصفى والمخرز والمخيط . وقد يجيء على مفعال ، نحو مقراض ومفتاح ومصباح ، وقالوا المفتح كما قالوا المخرز ، وقالوا المسرجة كما قالوا المكسحة » .

وقال الكسائي من أئمة الكوفيين في (كتاب ما تلحن فيه العوام) : « وما كان من الآلات مما يوضع ويرفع ، مما في أوله ميم ، فاكسر الميم أبداً على مفعل ومفعلة ، تقول : هذا مشمل ومثقب ومقود ومنجل ومبرد ومقنعة ومصدغة ومجمرة ومسرجة ومشربة ومرفقة ومخدّة ومحسّة ومظلّة ، فهذا كله مكسور الأول أبداً ، سوى مُنْخُل ومُسْعُط

ومُدهُن ومُدُقّ ومُكحُلَة ، فإنّ هذه الأحرف جاءت عن العرب بضم الميم » .

وقال ثعلب في (الفصيح) وابن السكيت في (إصلاح المنطق) : « كل اسم في أوّله ميم زائدة على مفعل ومفعلة ، مما ينقل أو يعمل به ، فهو مكسور الأول ، نحو : مطرقة ومروحة ومرآة ومئزر ومحلب للذي يحلب فيه ومخيط ومقطع ، الا أحرفاً جئن نوادر بالضم في الميم والعين ، وهن : مدهن ومنخل ومسعط ومدق ومكحلة ومنصل وهو السيف » .

ذلك هو منحى الأوائل في المسألة ، وهو يتلخص في أمرين :

(١) أن القصد هو بحث بناء مفعل ومفعلة ، وضبط حركة الميم التي تلحقها بالكسر لما ينقل أو يعمل به من الأسماء ، وبالفتح للمكان والمصدر ، إذ كانت العوامّ تلحن في ذلك فتفتح ميم مفعل ومفعلة مما ينقل أو يعمل به ، وانما هي بالكسر . وليس القصد أن يحصر اشتقاق اسم الآلة بهذه الصيغ الثلاث حَسْبُ ، فإنّ ذلك لا دلالة عليه في هذه النقول .

(٢) عبّر سيبويه عن الآلة لا بلفظها ، بل بملحوظها ، وهو قوله : « ما يعالج به » ، وأتى الكسائي بصريح لفظها مجموعاً (الآلات) ، غير أن مفهومها عنده هو « ما يوضع ويرفع » . فهل يفيد هذا التعبير ما أفاده تعبير سيبويه ، أو يفيد معنى (الأداة) كما أفهمها منه ، وبين الآلة والأداة فرق لا شبهة فيه سأفصله في موضعه من هذا البحث ؟ وقول ثعلب وابن السكيت ، « مما ينقل أو يعمل به » ، نص على هذا التفريق . فكأن ثعلباً وابن السكيت قد استدركا بهذا الملحظ الجديد على قاعدة سيبويه الساذجة ما نقصها ، ودلاّ به أيضاً على ما فاته من المواءمة بين المعنى العلاجي والتمثيل له ، لأن من أمثلته « المحلب » للذي يحلب فيه ، وهو وعاء يكون فيه الشيء ولا يعالج به كما يعالج بالمقص مثلا ، وشتان ما هما . فذلك أداة وهذه آلة . وهذا الملحظ هو في الوقت نفسه تصحيح لكلام الكسائي أيضاً .

هـذا ، وقد تردّد لفظ الآلة في كلام الفرّاء المتوفى سنة ٢٧٦ هـ في التفريق أيضاً بين دلالتي حركة ميم مفعل ومفعلة بالكسر والفتح ، نقله ابن قتيبة في (أدب الكاتب ـ السلفية ٤٣٣) فقال : « قال الفراء : يقال مِرْقاة ومَرْقاة ، والفتح أكثر ، وكذلك مسقاة ومسقاة ، من جعلها (آلة تستعمل) كسر ، مثل مغرفة ومقدحة ومصدغة ، ومن جعلها موضعاً للارتقاء والسقي نصب . » عنى فَتْح الميم فيهما .

وذكر اصطلاحَ (اسم الآلة) علي بن عيسى الرُّمّاني المتوفى سنة ٣٨٤ هـ في كتاب (شرح سيبويه) مُدْرَجاً بعد قول سيبويه « باب ما عالجت به » .

ثم جعله جارالله الزمخشريّ ، وقد يكون غيره سبقه اليه ، عُنوانَ الباب في (المفصّل) .

(ب) ـ وأما الطريقة الأعجميّة ، فقد تناولت القاعدة على منهج بحثها بالتحليل المنطقيّ وفرض الشروط التي تحرم المباح من الاستعمالات العربية ، ووضعت لها تعريفات على أنحاء تتقارب في أشياء وتتباعد في أخرى .

ولعلي لا أبعد عن الصواب اذا زعمت أن الزمخشريّ هو واضع أساس الطريقة الأعجمية لاسم الآلة ، وإن كان تعريفه له يوهم لأول وهلة أنه بسبيل من نهج الأوائل ، إن لم يكن غيره سبقه الى ذلك . ونصّ تعريفه : « اسم الآلة : هو اسمُ ما يعالج به الشيء وينقل ، ويجيء على صيغة مفعل ومفعلة ومفعال » . والشطر الأول من التعريف ، منقول من الطريقة العربيّة ، من ثعلب وابن السكيت ، مع فرق واحد ، هو الواو في نصّه وأوْ في نصّها كما رواه السيوطي .. ولكن شطره الآخر قد عدل به عن طريقة الأوائل في تناول الباب من جهة التفريق بين دلالة حركة ميم مفعل ومفعلة بالكسر والفتح الى حصر الاشتقاق بهذه الصيغ الثلاث (التي أخذها من سيبويه ، ولم ينبّه كما نبّه سيبويه على قلة مفعال ، فجعلها كلها على مستوى واحد من الشيوع) دون غيرها من صيغ الآلة الاشتقاقية المتعدّدة في اللغة العربية . وهذا القيد الذي يحرم ذلك ، هو من صميم القيود التي فرضتها الطريقة

الأعجمية ، ولم يقل به الأقدمون .

ثم جاء الخالفون فأضافوا اليه قيوداً أخرى ، وصاغوا قاعدتهم صياغات متنوعة رانَ عليها الاختلاف والاضطراب ، وهي كثيرة لست بسبيل نقلها الى هذا المكان ، وإنما حسبي منها أن أنقل ما يستجمع أصولهم فيها لأدلّ على فسادها بالقياس الى الاستعمالات اللغوية عند العرب .

قال صاحب روح الشروح على (المقصود) : « أما اسم الآلة فاسمٌ مشتقٌ من يفعل لما يعالج به الفاعل المفعول ، ولذا لا يبنى الا من الفعل الثلاثي المتعدي » .

وقال الزنجاني صاحب (العزّى) : « وأما اسم الآلة ، وهو ما يعالج به الفاعل المفعول لوصول الأثر اليه ، فيجيء على مثال مفعل ومفعلة ومفعال ، كمحلب ومكسحة ومفتاح » .

قال السعد التفتازاني : « وقد علم من تعريف الآلة أنها إنما تكون للأفعال العلاجية ، ولا تكون للأفعال اللازمة ، إذ لا علاج لها » .

وقال الشيخ زكريا في (شرح الشافية) : « الآلة للفعل الثلاثي ، وهي اسم لما يستعان به في الفعل المشتقة هي منه ، تجيء على مفعل ومفعال ومفعلة بكسر أولها ، والأصل في الآلة مفعال ، والآخران منقوصان منه ، كالمحلب والمفتاح والمكسحة لما يستعان به في الحلب والفتح والكسح » .

وقال صاحب (الهمع ١٦٨/١) : « بناء الآلة مطرد على مفعل بكسر الميم وفتح العين ، ومفعال ومفعلة كذلك ، كشفر ومجدح ومفتاح ومنقاش ومكسحة . والمُفْعُل بضمتين ، والمَفْعَلُ بفتحتين ، والفِعال بالكسر : يحفظ ولا يقاس عليه ، كمُنْخُل ومُسْعُط ومُدْهُن وإراث آلة تأريث النار أي إضرامها وسِراد ما يسرد به أي يخرز » .

وقال بعض الشراح : « المفعلة لا تنقاس » .

وقال نظام الدين النيسابوريّ : « وهذه الأوزان ، أي مفعال ومفعل ومفعلة ، قياسيّة ،

لا من حيث أنه يجوز أن يشتق كل منها من أي فعل اتفق وإن لم يسمع ، بل من حيث إن كلاً منها إن كان قد ورد السماع به في فعل معين أمكن أن يطلق هو على ما يمكن أن يستعان به في ذلك الفعل ، كالمفتاح ، فإنّ كل ما يمكن أن يفتح به البيت يسمى مفتاحاً وإن لم يكن الآلة المعروفة بذلك » .

وتتلخص هذه النقول ونحوها مما لم أنقله في ثلاثة أمور :

الأمر الأول : أنّها تحصر اشتقاق اسم الآلة بالفعل ، وبأن يكون معلوماً وثلاثياً متعدّياً ؛ وتمنعه من اللازم والمزيد ومن أسماء الأعيان وإن ورد في كلام العرب عشرات بل مئون من الأسماء المشتقة منها .

الأمر الثاني : أنّها تقصر الأوزان الاشتقاقيّة على مفعل ومفعال ومفعلة على اختلافٍ في أيّها هو الأصل .

الأمر الثالث : أنّها اختلفت في قياسيّتها ، فقال الأكثرون : يطرد مفعل ومفعال ومفعلة ، وقاس بعضهم على مفعل ومفعال ومنع القياس على مفعلة ، واشترط بعض آخر السماع فيها كلّها ، ومنعوا أن يطبق القياس ويعمل به الا في المسموع ، فكادوا يبطلون القياس ويسدون بابه في شأن اسم الآلة ...

ثلاثة مذاهب في ثلاثة أحرف .

وألاحظ على ذلك أن الأمرين الأول والثاني منقوضان بدلالة الاستقراء اللغوي على خلافه ، وأن الأمر الثالث لم يرجع بحثه الى طبيعة اللغة ، وإنما يرجع الى التعليل المنطقي الذي هو أساس الطريقة الأعجمية في النحو العربي والى دعوى كثرة الورود وقلّته ، ومن أجل ذلك اختلفوا فيه ولم ينتهوا به الى رأي جميع .

وهذا وذاك لا يصحّ أساساً لقاعدة ، ولا يصحّ كذلك أن يسمى ما يبنى على مثله قاعدة . فإن القواعد إنّما تبنى على استقراء الجزئيّات ومناحي اللغة في استعمالاتها ، وأن تكون الى

هذا جامعة مانعة متفقاً عليها كما جرى عليه عرف العلماء . وأين هذا مما كشفته من أمرها ؟

بل إنني لأذهب في ناحية الاستقراء الى أدنى مراتبه في الباب ، وأريد استقراء أقوال علماء اللغة الأوائل فيه ، لا الاستقراء اللغوي العامّ ، فلا أجد أصحاب هـذه القاعدة قد مارسوه . فنحن اذا عـدنا الى ما قدمته من أقوال هؤلاء العلماء في الكلام على الطريقة العربيّة ، وعرضنا القاعدة عليها ، اهتدينا الى أنهم إنما عرفوا منها قول سيبويه وحده في المعنى العلاجي الذي استنبطوا منه شرط اشتقاق اسم الآلة من الفعل الثلاثي المتعـدّي دون غيره . وقول سيبويه ليس هو وحده في الباب ، فإنّ الى جانبه أقوالاً لغيره من علماء اللغة الأثبات الذين قصروا جهدهم كله على الاستقراء وتعمق اللغة ، تصحح قول سيبويه كما شرحته آنفاً ، فهل عرفوها ثمّ تخيروا منها كلام سيبويه ورجحوه عليها ؟ واذا كان ذلك ، فهل من حقهم أن يفعلوه ، وأن يرجحوا قولا على قول دون أن يذكروا علة ترجيحه ؟ أوَ ليس من حق اللغة وحقّ أصحابها أن يطالبوا بأداء أمانتها في صدق ، وأن يأخذوا بحُجَز الباحثين أن ينطلقوا مع الأهواء أو يتسكعوا في الدراسات القاصرة ؟ أو أقول إنّ القوم لم يعرفوا أقوال هؤلاء العلماء كما يدلّ عليه ظاهر حالهم ، فيتحقق بذلك رأيي في أنهم لم تكن لهم تجربة حتى في أدنى مراتب الاستقراء تخوّلهم أن يضعوا قواعد اللغة العربية على هـذا النحو من التحجير الذي تأباه طبيعة اللغة العربية ولا تقرّه مناحي استعمالات أصحابها العرب ؟

ولست أعجب بعد هـذا لشيء عجبي لمثل هذه القاعدة المعوّقـة أن تسلك سبيلها الى الأذهان ، ثم تجتاز العصور حتّى تبلغ عصرنا وتكون فيه « نافذة المفعول » كما يقال !

ولكن هذا العجب يزول حين نردّ الأمر الى طبيعة التقليد الذي يتقيد بكل مألوف عن تعصب ، وتكون منه عند صاحبه عادة التسليم لكل مقروء بحيث لا يخطر في نفسه أن يفكر في بحثه ونقده للخلوص الى الحقيقة التي هي مطلب الإنسان المثقف .

وإذْ بلغت بالبحث الى أثر المسألة في عصرنا ، فقد لزمني آستيفاؤه أن أعرض لظاهرة من نقدها عند لغوي مفكر متعمق للغة ومدرك لحاجات العصر ، نقل نتائجها عنده على النحو الذي تهدّى له الى (مجمع اللغة العربية) في بداية تأسيسه قبل ثمانية وعشرين عاماً ، ورمى في جملة نقده الى صوغ آسم الآلة من كل فعل ثلاثي أو غيره متعدٍّ أو لازمٍ ومن أسماء الأعيان أيضاً ، ولكنه وقف فيه عند ترجيح أقوال اللغويين على أقوال النحاة ، ولم يتعمقها ، ولم يرجع إلى أقوال النحاة القدماء وطريقتهم في بحث آسم الآلة ، ولم يبيّن أسرار الاشتقاق من هذه الأشياء ودلالات الفروق التي تنشأ من كل نوع منها ، ووقف أيضاً عند بحث الصيغ الثلاث : مفعلة ومفعل ومفعال ، ولم يتعرّض لصيغة أخرى يضيفها اليها . وبحثه هذا على ما ذكرت من نقصه ، صادف ما يستحقه من عناية ، فنوقش ، وشايعه عليه فريق من الأعضاء ، وعارضه آخرون معارضة شديدة . لماذا ؟ لأنّ أقوال النحاة لاتقبل الردّ ، لكن إذا كانت أقوال النحاة أنفسهم متعارضة ، بعضها ينقض بعضاً ، فكيف لا ترد ؟ وأين تبقى قاعدة الأصوليين في ردّ القولين المتعارضين : « إذا تعارضا تساقطا » ؟ أفلا ينبغي أن يسقط ما تساقط من نفسه ؟

ولم ينته (مجمع اللغة العربية) من مناقشه الموضوع الى نتيجة حاسمة ، وإنّما انتهى الى قرار بإقرار القاعدة ، ونوّه المقرّر أو شارح القرار « بعظم بركته » ، وقال بالنص : « إن مجمع اللغة العربية الملكي وجد في الأوزان الثلاثة سِداداً من عوَز ، ولم يتوسع في صوغ آسم الآلة من أيّ فعل أو آسم عين ، وإنما راعى جمهرة المسموع » الى آخر كلامه .

ولكن من الحق أن نقرّر أن (مجمع اللغة العربية) في الناحية العمليّة لم يجد يومئذ في هذه الأوزان الثلاثة سِداداً من عوز ، نخالفها في أحيان كثيرة إلى أوزان أخرى من نوع فاعلة وفعّالة ، صاغ عليها عشرات من أسماء الآلات والأدوات ، يتعرّفها متتبّع دراساته في مجلته ومحاضر جلساته ومجموعات مصطلحاته في غير عناء . وهو قد فعل هذا كما فعل كثير من

الباحثين والمترجمين فعله من قبل ومن بعد دون أن يتخذ فيها قراراً ، أو يتذكّر هذا القرار فيرتد اليه وينزع عن إباحة ذلك !

***

بعد هذا التفصيل الذي لم يكن بدّ من تأسيسه للوصول الى تحرير المسألة ، أمضي بالبحث الى غايته ، فأقرر أولاً : أن أوزان أسماء الآلة والأداة لا تنحصر في ثلاثة كما توهمه قاعدة النحاة ، وإنما هي كثيرة ، ومنها : فاعل وفاعلة وفعول وفعيل وفعيلة وفاعول وفعّالة ومفعول ومفعولة ومُفْعَل ومُفَعَّل ومفعّلة .

وأقرر ثانياً أن العرب قد اشتقت عليها كلّها من الأفعال المتعدّية واللازمة ، ومن الثلاثية وغير الثلاثية ، ومن المصادر ، ومن أسماء الأعيان ، ولهذا سرّ دقيقٌ سأكشفه .

وما وسع العربَ من التصرّف بعقلها في لغتها وتنويع أوزان كلامها واشتقاقاته ، ينبغي أن يسعنا أيضاً ، فلا يحرم علينا ما أحلّوه لأنفسهم ، ولا يحجّر علينا الواسع مما توسّعوا فيه ، ما لم نُرِدِ الخروج على مقاييسهم ، ونحن إلى ذلك في دهرنا أحوج منهم اليه .

والعرب إذ تتوسّع في لغتها بالاشتقاق وتنويع صيغه ، إنما تتصرّف بحرية تجري مع غريزتها اللغوية في إقامة دلالات الألفاظ على المعاني ورموزها عن الفروق التي تميز معنى عن معنى ، فتشتقّ مثلا الاسم من الفعل المتعدّي وتريد به المعنى العلاجي الذي يوصل أثر الفعل الى منفعلهِ ، كالمقص والمنشار والمكسحة والسداد والحاملة والساطور والقذّافة ، وتشتق من الفعل اللازم لتدلّ على قيام المعنى بنفسه ، وأن مدلوله هو غير مدلول المشتقّ من الأفعال المتعدية ، كالمعزف والمسرجة والمصباح والسراج والمائلة والدرّاجة ، وتشتقّ من الاسم الجامد وتقصد اختصاصه به كالمخصرة من الخصر لأنه يسند بها والمخدّة من الخدّ والمصدغة من الصدغ والمِوْرَكة من الورك والمِرْفَقَة من المرفق لأنها تتّخذ لها وتوضع تحتها .

ولا ريب في أنّ جميع هذه المعاني الاشتقاقية المتنوّعة الأخذ والدلالات، قائمة في النفس دائماً، محتاج اليها في الاستعمالات أبداً. وإنّما يقوى بعضها ويكثر، ويضعُف بعض آخر ويقل على حسَب ما يتوافر له من الدواعي والحاجات. فقد تشتدّ الحاجة في زمن الى نوع من الألفاظ يستكثر بالوضع والاشتقاق، وقد تضعف الحاجة في زمن الى هذا النوع، وتشتدّ الى نوع آخر، فيضعف الأول وتضيق دائرته ويموت كثير من ألفاظه، ويتّسع الثاني وتكثر أفراده وتقوى أسرته، وقد تشتدّ الحاجة في زمن آخر الى هذه الأنواع جميعاً، فتستعمل كلّها، وتستكثر أفراد كل نوع استكثاراً لا يحدّ.

وهكذا تسير اللغة في موكب الحياة، وتجري مع الحاجة صُعُداً أو صَبَباً على حَسَب الأطوار التي تتجدّد أو تتقلّب عليها الحياة في نظامها العامّ.

واللغة نظام تابع في مَسَاراته لهذا النّظام العام، تجري بسبيل لا تحيد عنه، وليس بمجدٍ في بناء قواعدها وضوابطها أن تقصر النظرة على كثرة ورود الشيء وقلّته دون استكناه هذا السرّ الذي كشفناه وتعرّفه.

أمّا الأصل الذي جرى عليه البصريون وخالفوهم من مقلّدة النُّحاة، فهو من أفسد الأشياء، أوقعهم في أشياء من التناقض والاضطراب، وانتهى بهم الى الحكم على كثير من ألفاظ اللغة بالشذوذ، وقيّد حرية التصرّف فيما كانت العرب تتصرّف فيه، وحرم المباح من الاستعمالات العربية الأصيلة أن يقاس عليها، حتى عُدّ المقيس على ما يظنّونه قليلاً شاذّاً أو عامياً، كما زَنَّ الزَّبيديُّ مثلاً (المِزْوَلَةَ) بالعامية، مع أنّ الأصل في الأشياء الإباحة ما لم تجرّ الى مفسدة. وأية مفسدة في إرادة اطّراد الاشتقاق على مقاييس كلام العرب في المشتقات دون المرتجلات، كثر ورودها أو قلّ؟ ولماذا يكون المقيس على القليل شاذاً أو عاميّاً؟

فليس ما ذهبوا اليه من هذا، الأصلَ الفاسدَ في بناء الضوابط، وإنّما الأصل هو

ما تبينته من سرّ النظام اللغوي في أصل الطبيعة العربية من حيث مناحيها في الكلام ... فهو الذي ينبغي أن تبنى عليه الأحكام ، لتساير الضوابطُ المستحدثة الفطرةَ اللغويّة ، ولينتفع بكل مورد من موارد اللغة على وَفْق النظام الطبيعي الذي خلقت منه وعليه .

وأقرّر بعد هذا وذاك أنّ هذا التقسيم الذي أستحدثه ، كما يلائم كل الملاءمة السرّ اللغوي الذي أرادته العرب في تنويع أوزان أسماء الآلة والأداة ، وتنويع ما تشتق منه ، يلائم كل الملاءمة طبيعة الحياة الصناعية وحاجاتها في العصر الحاضر أيضاً .

إذ هي تضع أمامنا أجهزة وآلات وأدوات ، يختلف بعضها عن بعض ، ويفرق أصحاب الصناعات بينها بحسب وظائفها ، فيطلقون لفظ (Outfit) على هيكل الشيء الصناعي ، ويقابله في اللغة العربية لفظ (الجِهَاز) ، بالفتح والكسر ، ومنه جهاز العروس وجهاز السفر وجهاز الراحلة . ويطلقون لفظ (Strument) على ما يعالَجُ به ويكون واسطة بين الفاعل ومنفعله في وصول أثره اليه ، كالمنشار والمثقب والمولّد والمكثّف ، ويقابله في اللغة العربية لفظ (الآلة) . ويطلقون لفظ (Tool) على كل جزء صغير في الجهاز والآلة ، وعلى ما يرتفق به من المتاع والأثاث والرياش والماعون ونحو ذلك ، ويقابله في اللغة العربية لفظ (الأداة) .

وواضح أنّ لفظ (الجهاز) في اللغة العربية ليس نصّاً على أمثال هذه الهياكل الصناعية المستحدثة ، ولكنّه بسبيل من النصّ في إطلاقه عليها بالمشابهة ، وهو استعمال عربي صحيح ، يكثر في اللغة العربية . وهو من أهم وسائل توسيعها لا يحتاج الى كلام جديد فيه .

وأمّا (الآلة) و (الأداة) ، فإن كلام المعجمات والمتداول من كتب اللغة فيها ، وبعضها ناقل عن بعض ، موجز إيجازاً شديداً ، لا يخرج عن تفسير الآلة بالأداة والأداة بالآلة ، ولا يشير الى فرق ما بينها ، الا قليلا يؤخذ بالاستنتاج ، كقول الزبيدي في مستدركات التاج : « والآلة ما اعتملت به من أداة » .

ومؤدّى كلام هـذه المعجمات أنّ الآلة والأداة لفظان مترادفان ، أوقعتهما العرب على معنى واحـــد ، كما نقول : السيف والعضب ، والأسد والليث والغضنفر ، والخمر والراح والقرقف . وهو مذهب لبعض علماء اللغة في المترادفات . والصحيح ما عليه الأكثرون ، ومنهم ابن الأعرابي وثعلب وابن فارس ، وهو أنّ كل لفظ من المترادفات فيه ما ليس في الآخر من معنى وفائدة ؛ لأن كثرة الألفاظ للمعنى الواحد اذا لم تكثر بها صفات هـذا المعنى ، كانت ضرباً من العبث الذي تجلّ عنه هذه اللغة الحكيمة المحكمة . ويتساوق مع هذا المذهب ما قدّمت آنفاً من قول ثعلب وابن السكّيت : « ما يعتمل به أو ينقل » ، الذي استنتجت منه إرادتهما التفريق بين الآلة والأداة ، بدلالة التمثيل للقاعدة بأسماء تنوّعت دلالات ما اشتقّت منه من تعدية ولزوم ...

فلا جرم أن بين (الآلة) و (الأداة) فرقاً ، لأن الآلة التي يعالج بها وتكون واسطة بين الفاعل ومُنْفَعِلِهِ في وصول أثره اليه ، هي غير الأداة التي يرتفق بها .

وهذا القول بوجود الفرق بينهما إنما يجري بسبيل من دلالة تنويع العرب الاشتقاقَ في هذا الباب من الأفعال المتعدّية التي تفيد العلاج تارةً ، ومن اللازم وغيره تارةً ، لإفادة معنى آخر . وفائدته عظيمة في حلّ المشكلة حلّاً يلائم فطرة اللغة في إطلاق حرية اشتقاق أسماء الأجهزة وأسماء الآلات وأسماء الأدوات من الأفعال والأسماء التي تلائم معانيها ووظائفها .

وقديماً فرّق أصحاب العلوم بين الآلة والأداة ، وهو مما نستأنس به في هذا الشأن ، فاستعملوا كلّاً منها في معنى خاصّ ، فأطلقوا (الآلة) على العلوم الآليّة ، لأنّها في عرفهم هي الواسطة بين الفاعل ومنفعله في وصول أثره اليه ، وقالوا : إن اطلاق الآلة على العلوم الآلية كالمنطق مثلا مع أنها من أوصاف النفس ، إطلاق مجازي ، وإلا فالنفس ليست فاعلة للعلوم غير الآلية ، لتكون تلك العلوم واسطة في وصول أثرها اليها . وأطلقوا (الأداة)

على الحرف المقابل للاسم والفعل ، وهو ما فعله النحاة والمنطقيون .

***

وكما أقرر إطلاق قيود الاشتقاق في هذا الباب انسياقاً مع أغراض اللغة في تنويع دلالات المشتقات بحسب تنوّع ما تشتقّ منه من الأفعال وغيرها ، ومع أغراض الصناعات الآلية المختلفة في العصر الحاضر ، وأنا معتقد صحّة مذهبي ومعي الحجج التي أطمئن اليها .. أقرّر كذلك إضافة أوزان أخرى اشتقّ عليها العرب الى مثلث مِفْعَلَة ومِفعَل ومِفْعال ، تنفيساً للغة من كرب التضييق عليها من غير مسوّغ ، وفتحاً للمسالك الكلامية أمام الناطقين بها ، من غير نظر الى كثرة أو قلّة ، ما دام كلام العرب قد جرى به كما هو مذهب الكوفيين في إجازة القياس حتى على المثال الواحد المسموع ، وإن لم أحبّ أن أغرق مثلهم هذا الإغراق في الإطلاق ، كما لم أحبّ أن أجمد جمود الخالفين من النحاة النازعين الى مذهب البصريين في التقييد .

والأوزان التي أريد إضافتها وإباحة الاشتقاق عليها ، هي :

(١) فِعال : وهذا الوزن هو الوزن الوَحدُ الّذي حظي بعناية النحاة به بعد الأوزان الثلاثة المذكورة ، ولكنّهم حكموا بعدم اطّراده بناء على قاعدتهم في الكثرة والقلة إذ كان كل ما عرفوه منها – كما قال بعضهم – سبع كلمات ، إلا بعض القدماء قال بقياسيته ، لأن فيه كثرة عرفها وجهلها أولئك ، وهي في الحقيقة أكثر مما جاء عن العرب من أسماء الآلة على مفعلة ومفعل ومفعال . ومن هذا نتبين مبلغ حظ هؤلاء ممّا زعموه من استقراء اللغة ومن دعواهم بناء أحكامهم على الكثرة التي يزعمون .

وقد استقصى بعض المعاصرين ما ورد على هذا الوزن من أسماء الآلة ، فجمع منها كما قال أكثر من اثنتين وأربعين كلمة ، وأحصيت أنا مئين منها . وقد لاحظتُ أن العرب قد عاقبت بين فِعال ومفعل في كلمات غير قليلة ، مثل : سِنان ومسنّ ، وسِراد ومسرد[1] ، وعِطاف

(١) السراد والمسرد : المخصف ، وما يخرز به .

ومِعطف ، ولحاف وملحف ، وقِرام ومقرم [1] ، ونِطاق ومنطق ، وحِلاب ومحلب ، ورِباط ومربط .

(٢ ، ٣) فاعلٌ وفاعلة : ومما جاء على هذين الوزنين : الخابيــة ، والناطبة [2] ، والنّامرة [3] ، والجامعة [4] ، والحاملة [5] ، والماثلة [6] ، والعاتكة [7] ، والجارنة [8] ، والدّالية[9] ، والرّاوية[10] ، والسّانية [11] ، والشّاصية [12] ، والسّارية[13] ، والغاشية [14] ، والدّامغة[15] ، والفالية[16] ، والنّابية [17] ، والقالب [18] ، والصّاري [19] ، والفارج [20] ،

(١) القرام : ستر فيه رقم ونقوش ، وكذلك المقرم والمقرمة .

(٢) الناطبة : ما يجعل في مبزل الشراب ، وفيما يصفى به الشيء فيبتزل منه ويصفى .

(٣) النامرة : مصيدة تربط فيها شاة للذئب .

(٤) الجامعة : الغل ، لأنها تجمع اليدين الى العنق .

(٥) الحاملة : كالمحمل ، وهي الزبيل الذي يحمل فيه العنب الى الجرين .

(٦) الماثلة : منارة المسرجة ، من مثل بين يديه أي انتصب قائماً .

(٧) العاتكة : القوس احمرت قدماً .

(٨) الجارنة : الدرع اللينة .

(٩) الدالية : شيء يتخذ من خوص وخشب ، يستقى به بحبال تشد في رأس جذع طويل . والدالية : المنجنون ، وقيل : المنجنون تديرها البقرة ، والناعورة يديرها الماء .

(١٠) الراوية : المزادة .

(١١) السانية : الغرب وأداته .

(١٢) الشاصية : الزق المملوء الشائل القائمة .

(١٣) السارية : الأسطوانة .

(١٤) الغاشية : غاشية الرحل ، الحديدة التي فوق مؤخرة الرحل ، وهي الدامغة .

(١٥) الدامغة : حديدة فوق مؤخرة الرحل ، وخشبة معروضة بين عمودين يعلق عليها السقاء .

(١٦) الفالية : السكين .

(١٧) النابية : القوس التي نبت عن وترها ، أي تجافت .

(١٨) الصاري : دقل السفينة .

(١٩) القارب : السفينة الصغيرة .

(٢٠) الفارج : القوس البائنة عن الوتر .

والرّامق (١) ، والرّامج (٢) ، والزّاجل (٣) ، واَلهاجن (٤) ، وغيرها .

(٤ ، ٥ ، ٦) فعول وفعيل وفعيلة : ومما جاء عليها : الشّبُوب (٥) ، والطَّرُوح (٦) ، والمَرُوح (٧) ، والوَزُوز (٨) ، والنَّقوع (٩) ، والذَّنُوب (١٠) ، والشَّعيب (١١) ، والكَرِيب (١٢) ، والخَشِيب (١٣) ، والنَّقِيب (١٤) ، والحَمِيت (١٥) ، والسَّبِيد (١٦) ، واللَّبِيد (١٧) ، والجَشِير (١٨) ، والقَفِير (١٩) ، والفَرِيس (٢٠) ، والرَّهِيش (٢١) ،

(١) الرامق : الملواح الذي تصاد به البزاة والصقور .

(٢) الرامج : كالرامق .

(٣) الزاجل : الحلقة من الخشب تكون مع المكاري في الحزام . ابن سيده : الزاجل الحلقة في زج الرمح .

(٤) الهاجن : الزند الذي يورى بقدحة واحدة .

(٥) الشبوب : ما يوقد به النار .

(٦) الطروح : القوس الشديدة الدفع للسهم .

(٧) المروح : قوس مروح يمرح راؤها لحسنها ، أو كأن بها مرحاً من حسن ارسالها السهم .

(٨) الوزوز : خشبة عريضة يجر بها تراب الأرض المرتفعة الى المنخفضة .

(٩) النقوع : شيء ينقع فيه الزبيب وغيره ، ثم يصفى ماؤه ويشرب .

(١٠) الذنوب : الدلو فيها ماء .. وقيل : هي الدلو ما كانت .

(١١) الشعيب : المزادة المشعوبة .

(١٢) الكريب : الشوبق ، وهو الفيلكون .

(١٣) الخشيب : السيف الصقيل ، وهو أيضاً الذي بديء طبعه ولم يحكم عمله .

(١٤) النقيب : المزمار .

(١٥) الحميت : الزق الصغير .

(١٦) السبيد : الجوالق من صوف أو وبر ، ذكره الأسكافي في مبادىء اللغة (ص ٨٨) .

(١٧) اللبيد : الجوالق الصغير كما في الصحاح . وانظر مبادىء اللغة (ص ٨٨) .

(١٨) الجشير : الجوالق الضخم .

(١٩) القفير : الزبيل ، يمانية .

(٢٠) الفريس : حلقة من خشب معطوفة تشد في رأس حبل ، يقال لها بالفارسية جنبر .

(٢١) الرهيش : النصل الرقيق ، والسهم ، والقوس الدقيقة يصيب وترها طائفها .

والسَّعيط (1) ، والفَريض (2) ، والرَّصيع (3) ، والنَّقيع (4) ، والوَشيع (5) ، والشَّريجة (6) ، والوَشيجة (7) ، والوَليجة (8) ، والصَّفيحة (9) ، والسَّطيحة (10) ، والطَّريدة (11) ، والقَعيدة (12) ، واللَّبيدة (13) ، والجَبيرة (14) ، والحَنيرة (15) ، والقَفيصة (16) ، والخَريطة (17) ، والذَّريعة (18) ، والكَصيصة (19) ، والشَّريطة (20) ،

(1) السعيط ، والمسعط : الإناء يجعل فيه السعوط ويصب في الأنف .

(2) الفريض : السهم للفروض فوقه .

(3) الرصيع : زر عروة المصحف .

(4) النقيع : كالنقوع ، شيء ينقع فيه الزبيب وغيره ثم يصفي ماؤه ويشرب .

(5) الوشيع : خشبة الحائك التي يسميها الناس (الحف) .

(6) الشريجة : شيء ينسج من سعف النخل ، يحمل فيه البطيخ ونحوه .

(7) الوشيجة : ليف يفتل ثم يشد بين خشبتين ، فينقل به البر المحصود ، ليكدس .

(8) الوليجة : الجوالق الضخم .

(9) الصفيحة : السيف العريض .

(10) السطيحة : مزادة تكون من جلدين غير مربعة .

(11) الطريدة : قصبة فيها ثلاث فروض ، تبرى بها المغازل وغيرها .

(12) القعيدة : شيء تنسجه النساء يشبه العيبة ، يجلس عليه .

(13) اللبيدة : المخلاة .

(14) الجبيرة : العيدان التي تجبر بها العظام .

(15) الحنيرة : مندفة القطن .

(16) القفيصة : حديدة من أدوات الحرث .

(17) الخريطة : هنة مثل الكيس ، ج الخرائط .

(18) الذريعة : حلقة يتعلم عليها الرمي .

(19) الكصيصة : حبالة الظبي ، التي يصاد بها .

(20) الشريطة : العتيدة للنساء تضع فيها طيبها ، وقيل : هي عتيدة الطيب ، وقيل : العيبة .

والوَقِـيعة [1] ، وغيرها .

(٧ ، ٨) فاعول وفاعولة : ومما جاء على وزنه من أسماء الآلات والأدوات : التّابوت ، والنّاجود[2] ، والرّاقود ، والخابور[3] ، والسّاقور[4] ، والصّاقور[5] ، والسّاطور[6] ، والسّاجور[7] ، والقارور ، والقارورة[8] ، والقازوزة[9] ، والقاقوزة[10] ، والنّاعور[11] ، والنّاقور[12] ، والحاجور[13] ، والفاثور[14] ، والنّاموس[15] ، والفانوس[16] ،

(١) الوقيعة : هنة تتخذ من المراجين والخوص مثل السلة .

(٢) الناجود : الباطية . الراووق . الكأس .

(٣) الخابور : مسمار من الخشب .

(٤) الساقور : حديدة تحمى ويكوى بها الحمار .

(٥) الصاقور : الفأس العظيمة التي لها رأس واحد دقيق ، تكسر به الحجارة . وهو المعول أيضاً .

(٦) الساطور : سيف القصاب .

(٧) الساجور : القلادة أو الخشبة التي توضع في عنق الكلب .

(٨) القارورة : ما قر فيه الشراب ونحوه ، أو يخص بالزجاج ، وقوارير من فضة : أي من زجاج في بياض الفضة وصفاء الزجاج كما في القاموس المحيط .

(٩) القازوزة : مشربة .

(١٠) القاقوزة : مشربة أيضاً .

(١١) الناعور : جناح الرحى ، وبهاء : الدولاب ، ودلو يستقي بها .

(١٢) الناقور : الصور .

(١٣) الحاجور : ما يمسك الماء من شفة الوادي .

(١٤) الفاثور : الطست ، أو الخوان يتخذ من رخام أو فضة أو ذهب . والفاثور : الصحاة ، وهي الناجود والباطية .

(١٥) الناموس : قترة الصائد .

(١٦) الفانوس : م .

وآلخاطوف [١]، وآلغادوف [٢]، وآلعاطوف [٣]، والرّاووق [٤]، وآلقابوعة [٥]، وآلحابول [٦]، والرّاحول [٧]، والشّاقول [٨]، وآلكابول [٩]، وآلماعون [١٠]، وآلكانون [١١]، والطّاحون [١٢]، والطّاحونة، والدّاحول [١٣]، وآلهاوون [١٤]، وآلآريّ [١٥].

(٩، ١٠) فعّال وفعّالة: ومما جاء على وزنها من ذلك: الدّبّابة، والدرّاجة، وآلبيّاحة [١٦]، وآلقدّاحة [١٧]، والنّضّاحة [١٨]، وآلبرّاد [١٩]، وآلبرّادة [٢٠]،

(١) الخاطوف: شبيه بالمنجل يشد في حبالة الصائد، يختطف الظبي.

(٢) الغادوف: المجداف.

(٣) العاطوف: مصيدة فيها خشبة معطوفة الرأس، كالمعطوف.

(٤) الراووق: المصفاة.

(٥) القابوعة: المحرضة، وهي وعاء الحرض، وهو الأشنان.

(٦) الحابول: الـكر الذي يصعد به على النخل.

(٧) الراحول: الرحل، وهو مركب للبعير والناقة.

(٨) الشاقول: خشبة قدر ذراعين في رأسها زج.

(٩) الـكابول: حبالة الصائد.

(١٠) الماعون: أسقاط البيت، كالدلو والفأس والقدر والقصعة.

(١١) الـكانون: معروف.

(١٢) الطاحون: الطاحونة التي تدور بالماء والرحى

(١٣) الداحول: ما ينصبه صائد الظباء من الخشب.

(١٤) الهاوون: معروف.

(١٥) الآري: قال ابن قتيبة (أدب الـكاتب ٤٨٠ السلفية): قالوا: «وآري الدابة فاعول، من التأري».

(١٦) البياحة: شبكة الحوت.

(١٧) القداحة: الحجر الذي يقدح به النار.

(١٨) النضاحة: الآلة التي تسوى من النحاس أو الصفر للنفط وزرقه.

(١٩) البراد: اناء يبرد الماء.

(٢٠) البرادة: كوارة يبرد عليها الماء.

والطَّرَّاد (١) ، والعرّادة (٢) ، والسَّجَّادة (٣) ، والدَّرَّارة (٤) ، والدَّوَّارة (٥) ، والزَّمَّارة ، والسَّحَّارة (٦) ، والطَّلَّاسة (٧) ، والنَّفَّاطة (٨) ، والصَّنَّاعة (٩) ، والقَرَّاعة (١٠) ، والزَّرَّافة (١١) ، والقذَّاف (١٢) ، والزَّرَّاقة (١٣) ، والفَدَّامة (١٤) ، والطَّحَّانة (١٥) ، والقبَّان (١٦) ، والقرَّان (١٧) ، والفَجَّاء (١٨) ، والجشَّاء (١٩) ، والقَضَّاء (٢٠) .

(١) الطراد : سفينة صغيرة سريعة .

(٢) العرادة : شبه المنجنيق صغيرة .

(٣) السجادة : الخمرة المسجود عليها .

(٤) الدرارة : المغزل الذي يغزل به الراعي الصوف ، ويقال له المدرة .

(٥) الدوارة : من أدوات النقاش والنجار لها شعبتان تنضمان وتنفرجان لتقدير الدارات .

(٦) السحارة : شيء يلعب به الصبيان ، اذا مد من جانب خرج على لون ، واذا مد من جانب آخر خرج على لون آخر مخالف .

(٧) الطلاسة : خرقة يمسح بها اللوح .

(٨) النفاطة : ضرب من السرج يستصبح بها ، وأداة تعمل من النحاس يرمى فيها بالنفط والنار .

(٩) الصناعة : خشب يتخذ في الماء ، ليحبس به الماء ويمسكه حيناً .

(١٠) القراعة : القداحة التي يقدح بها النار .

(١١) الزرافة : المغرفة التي يغرف بها الماء للزرع وما أشبه ذلك .

(١٢) القذاف : المنجنيق .

(١٣) الزراقة : هي النضاحة .

(١٤) الفدامة ، والفدام : ما يوضع في فم الابريق .

(١٥) الطحانة : الطاحونة التي تدور بالماء .

(١٦) القبان : الذي يوزن به .

(١٧) القران : ابن شميل : أهل الحجاز يسمون القارورة القران .

(١٨) الفجاء : القوس التي بان وترها عن كبدها .

(١٩) الجشاء : الغليظة الارنان من القسي .

(٢٠) القضاء : من الدروع ، التي قد فرغ من عملها وأحكمت ، ويقال : الصلبة .

(١١، ١٢، ١٣، ١٤، ١٥) مفعول، ومفعولة، ومفعل، ومفعّل، ومفعّلة: ومما جاء على هــذه الأوزان: المأطورة [١]، والموضونة [٢]، والمنجوب [٣]، والمريش [٤]، والمُدارة [٥]، والمهلهلة [٦]، والمصفحة [٧]، والمُجنأ [٨]، والمُطرف [٩]، والمُشرجع [١٠]، والمُلكمة [١١]، والمثقلة [١٢]، والمزمّلة [١٣]، والمشقّر [١٤]، والمسيّر [١٥]، والمفقّر [١٦]، والمفدّم [١٧]، والمدمّى [١٨].

***

(١) المأطورة: العلبة يؤطر لرأسها عود ويدار.

(٢) الموضونة: الدرع المنسوجة.

(٣) المنجوب: القدح الواسع.

(٤) المريش: السهم ألزق عليه الريش.

(٥) المدارة: جلد يدار ويخرز على هيأة الدلو، فيسقى به.

(٦) المهلهلة: الدرع الرديئة.

(٧) المصفحة: السيف.

(٨) المجنأ: الترس، المحدودب.

(٩) المطرف: رداء من خز مربع ذو أعلام.

(١٠) المشرجع: المطول الذي لا حرف لنواحيه من مطارق الحدادين.

(١١) الملكمة: القرصة المضروبة باليد.

(١٢) المثقلة: رخامة يثقل بها البساط.

(١٣) المزملة: معروفة.

(١٤) المشقر: القدح الكبير من الخشب.

(١٥) المسير: ثوب فيه خطوط.

(١٦) المفقر: السيف فيه حزوز مطمئنة، ومنه سمي ذو الفقار.

(١٧) المفدم: الابريق، والدن.

(١٨) المدمى: من السهام الذي ترمي به عدوك ثم يرميك به.

هذه الأوزان كلها فصيحة قديمة ، وضعتها العرب ونوّعتها على حسب سلائقها ، وصاغت عليها ما صاغت من أسماء الآلة التي دعتها الحاجة اليهـا ، وأستحياؤها مطلب مهمّ في حياتنا الحاضرة .

ولقد ألفيت مجمع اللغة العربية — في الناحية العملية — قد انساق منذ أول نشأتـه الى استعمال بعضها في مواضعاته العلمية والفنية دون أن يلتفت إلى قاعدة النحاة التي أقرّها يومئذ كما قدّمت . وألفيت المُحْدَثِين من خاصّة وعامّة ، وقد حملتهم مطالب الحياة على استعمال أوزان غير مباحة عند النحاة للمسمّيات الآليّة المستحدَثة ، قد صاغوا أسماء آلة على وزن « فعّـالة » ، ولم يستفتوا فيها النحو ، لأنّهم وجدوها سائغة في الذوق ومؤديةً المعاني التي يريدون ، ولأن حاجتهم اليها لا تسمح لهم بالمراجعة والتلبّث وانتظار صدور الفتاوى . وكثر ذلك في استعمالهم ، وظنّه بعض الأدباء عاميـاً ، فأحب إدخاله في زمرة الفصيح ، فاقترح على مجمع اللغة العربية ـ قبيل سنيّـات ـ إضافة صيغته إلى الصيغ الثلاث المعروفة « للتيسير على الناس وتقريب العامية من الفصحى » . وأقر المجمع الاقتراح ، ولكن بعد أن خرّجـه تخريجاً منطقيّاً بأن « صيغة فعّـال في العربيّة من صيغ المبالغة ، وأنّها استعملت أيضاً بمعنى النسب أو صـاحب الحدث ، وعلى الأخصّ الحِرَف ، فقالوا : نجار وخبّـاز وسبّـاك ، وأنّ من أسلوب العرب إسناد الفعل إلى ما يلابس الفاعل ، زمانه ومكانه ، أو آلته ، فقالوا : نهر جار ، ويوم صائم ، وليل ساهر ، وعيشة راضية . وعلى ذلك يكون استعمال صيغة فعّالة اسماً للآلة استعمالاً عربياً صحيحاً » .

وأرى أنّ هذا يصحّ اللجوء اليه إذا صحّت دعوى عامية هذا الاستعمال . وهي ليست بصحيحة ، لأن استعمال وزن فعّالة اسماً للآلة استعمال عربي فصيح من قديم استعمالات اللغـة كما رويت من أمثلته ، وليس بعامي . وهو يقرّ لا بتخريجه بالتعليل المنطقي ، بل

لأنه نص في استعماله القديم وزناً من صميم أوزان الآلة في اللغة العربية .

وقد استخرجت من هـذه الأوزان بالاستقراء ما استخرجت ، وعرضتها مع أمثلتها على أنظاركم العالية ، لتروا فيها رأيكم ، فتقرّوها أو ترفضوها ، أو تقرّوا بعضاً وترفضوا بعضاً آخر ، ورأيكم الموفق في جميع الأحوال ؟

محمد بهجة الأثري